

جريدة الجمهورية 2011/6/7

اللامركزية الإدارية...

جويس الحويس

اللامركزية الإدارية، مطلب غالبا ما يردده معظم رؤساء البلديات، إلا أنّ أغلبيتهم تعلمّ ترداد هذه الأسطوانة ظهرا عن قلب، دون فكّ طلاسمها، أو نداعياتها على الساحة المحلية.

"الجمهورية" تستعرض شؤون وشجون ما يسمى باللامركزية الإدارية، وتطوقها من جوانبها كافة، في إطار السعي إلى إيضاح الصورة أكثر .

منذ اتفاق الطائف عام 1989، واللامركزية الإدارية أصبحت الحلم الذي يتحدث عنه كل لبناني، ومنذ عقدين والمشاريع والاقتراحات والأفكار في مدّ وجزر، بين الارتباكات السياسية، والانفجارات الميدانية. فالإدارة المركزية غير قادرة على تحقيق التنمية المتوازنة أو على الالتفات كفاية إلى المناطق النائية وعلى رفع مستوى الخدمات العامة والبنى التحتية فيها.

مشاريع واقتراحات قوانين كثيرة جرى تداولها خلال العقود الأخيرة، إلا أنّها لم يسلك دربه حتى اليوم إلى مناقشة مؤسساتية واضحة تفضي إلى إقراره .

إنّ تطبيقا ناجحا للامركزية يمكن أنّ تنعكس نتائجه إيجابا على مختلف فئات الاجتماعية، البشرية، المهنية، الثقافية والسياسة.

في هذا الإطار تحدثت "الجمهورية" إلى المحامي الدكتور أنطوان سعد، أستاذ جامعي متخصص في القانون العام، الذي شدد على أنّ اتفاق الطائف فرض على الدولة اللبنانية إجراء التعديلات اللازمة، أولا تعديلا دستوريا لإقرار قانون اللامركزية الإدارية، "فاللامركزية الإدارية لا يجب أن تؤخذ بمفهومها التقليدي، بمعنى إعطاء بعض الصلاحيات للسلطات المحلية بما فيها البلديات، أو إعطاء بعض الصلاحيات للقائمقام أو المحافظ أو لبعض المؤسسات العامة لتحلّ مكان الوزارات."

والمطلوب بحسب سعد، إزالة بعض الصلاحيات عن كاهل السلطة المركزية، وتوزيعها على السلطات المحلية، معتبرا أنّ نموذج اتحاد البلديات يجب تطويره ، فهذه السلطة بمقدورها تنظيم نشاطات كبيرة في قطاع البيئة وصولا إلى قطاع الصحة مرورا بالتربية والسياحة ومراقبة الأسعار، وحتى في بعض الجوانب ممارسة سلطة الضابطة العدلية.

إنشاء المؤسسات المحلية هو جزء لا يتجزأ من تطبيق اللامركزية الإدارية، إذ هناك ضعف في الاتصال بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، إضافة إلى وجود كلفة عالية في عدد الموظفين ومردود ضئيل من حيث الانتاج.

واستغرب سعد أن تكون أبسط المعاملات يجب أن تستحصل على عدد هائل من التوقيعات التي لا مبرر لها، "المسألة بحاجة إلى توقيع واحد من سلطة محلية وقيد في مكان تسجيل نفسه لمعرفة مدى مطابقته للقانون"، منتقدا الطريقة البدائية بدفع الضريبة، مشددا على ضرورة اعتماد التقنيات الحديثة في هذه المسائل.

السلطة المركزية، عاجزة في الوقت الراهن عن إلزام المؤسسات احترام القوانين، فهي أثبتت فشلها في إمكان الرقابة وحث المناطق على تنفيذ التعاميم كافة.

ويشرح سعد أنه هناك نوعين من اللامركزية التي يجب أن تطبق، المركزية المحلية الضيقة التي تنحصر في إطار البلديات، وإعطاء مساحة أكبر للاتحاد التي هي قادرة على جباية ما يعرف بالضرائب المحلية التي تغني صندوق البلديات وتساهم في تطوير المشاريع الإنمائية، "يمكنها أن تصل إلى تأمين 90 بالمئة من النشاطات التي تؤمنها الدولة، ويقدر ما يثبت هذا الاتحاد نجاحه في إدارة السلطة المحلية بقدر ما يؤمن الشعب بقدراته و يعطيه الثقة عند كل استحقاق."

إنّ تأمين الرقابة الجيدة على حسن تنفيذ اللامركزية الإدارية هو شرط رئيس للحد من تبعاتها السلبية، بحسب ما أوضح سعد، مشيراً إلى ضرورة أن يكون عنصر الكفاءة هو المعيار الأساس في إطار تداول السلطة، من أجل تحسين الأداء الإداري.

إقرار اللامركزية الإدارية يجب أن يتم بتعديل دستوري بسيط، "هذا القانون هو أكبر قانون يمكن أن يخرج الدولة من الفساد والشلل والعجز الإداري، وبطء السير المعاملات تلبية لحاجات المواطنين.

معظم القوى السياسية متوافقة على أنّ هناك خلل معين في الوضع الإداري، سواء من حيث الشلل أو من حيث البطء في تلبية حاجات المواطنين، وكشف سعد أنّ مشروع قانون اللامركزية الإدارية الذي تقدمت به الرابطة المارونية وشارك في إعداده، أصبح اليوم في عهدة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي، لافتاً إلى أنّ المشروع أعد بعد الاطلاع على قوانين حديثة في البلدان المتقدمة في إطار اللامركزية، ومحاولة تحويله ليتناسب مع المجتمع اللبناني .

وختم، متمنياً أن يصبح الاتحاد قوة تشريعية، "لا تشرع في قوانين مصيرية في البلد، بل بالقضايا التي تتعلق بالمراكز الرئيسية في البلد من صحة وعمل، وسياسة وكهرباء... وغيرها بمعنى آخر كل ما هو على تماس مباشر مع حاجات المواطنين ."

على أي حال، إنّ أي نظام من الأنظمة ليس صالحاً أو فاسد، إنما كيفية تطبيقه تظهر مدى ملاءمته لطبيعة البيئة التي يطبق فيها، فالنظام بحاجة إلى مراجعة مستمرة في ضوء التطبيق العملي لسد الثغرات، ليأتي منسجماً مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وللموضوع تتمة.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

أستاذ جامعي